



الأزمة اليمنية

في منظور السياسة الصينية

صالح حسن أبوعسر



الأزمة اليمنية في منظور
السياسة الصينية

الأزمة اليمنية في منظور السياسة الصينية

صالح حسن أبوعسر

الطبعة الأولى - 2021

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز المخابرات للدراسات

المخا
لدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



WWW.MOKHACENTER.ORG

[f](#) [t](#) [@](#) [v](#) @MOKHACENTER



مقدمة:

في العقدين الأخيرين تبدّلت -كثيراً- إشارات المتراجحة اليمنية على المستوى الجيوسياسي الداخلي للجمهورية اليمنية؛ ممّا أدّى إلى متتالية أحداث كوَّنت في محصلتها الأزمة اليمنية الحالية. هذه الأزمة التي أنبتت بدورها حرباً لم تتوقّف منذ سبع سنوات^(١)، وباتت تتقاطع على زماكانها العديد من المشاريع الإقليمية والدولية؛

(١) بدأت المواجهات العسكرية بعد أن توجّه الحوثيون نحو عمران مطلع العام ٢٠١٤م، حيث تمكّنوا في فبراير ٢٠١٤م، بدعم من الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، من السيطرة على منطقة الخمري إحدى مناطق محافظة عمران بعد مواجهات عسكرية عنيفة. انظر: صحيفة الشرق الأوسط، في: ٣١ / ١ / ٢٠١٤م.

فالجغرافيا المائية لليمن تتحكّم في أحد أهمّ المخائق التي يمرُّ منها ما يُقارب ٢, ٦ مليون برميل نفط يوميًا^(١)، فيما تلاصق الجغرافيا البرية أحد أكبر مخازن إنتاج النفط على مستوى الكوكب^(٢). هذه المعطيات - وغيرها - أسهمت في إلقاء العديد من الدول بثقلها على خلف الحرب اليمنية.

ولأنّ أيّ راسم سيناريو للمخرج من هذه الأزمة يلزمه أن يدرك مدى وحجم تأثير الأطراف الخارجية، وخاصة الدول ذات الثقل الإقليمي والدولي الكبير؛ فإنّ هذه الدراسة تتناول، بمنهج علمي استقصائي تحليلي،

(١) انظر:

U.S .Energy information administration, August 27, 2019.

(٢) احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في إنتاج النفط عام ٢٠١٨م، بمعدّل إنتاج بلغ ١٢ مليون برميل يوميًا، حسب تصنيف موقع إحصاءات الطّاقة الدوليّة الصّادر في يناير ٢٠١٩م.

الموقف الصيني من الأزمة اليمينية، كون الصين أحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأحد أهم المؤثرين على الساحة العالمية. وفي حين كان التأثير الصيني حتى بداية العقد المنصرم مركزاً على القضايا الاقتصادية فإنه لم يعد كذلك الآن؛ فهذا الدور بات محورياً وفي تنام متسارع، فدبلوماسية الحياد لم تعد الخيار الأول لرسمي سياسات "بكين"، وفائض القوتين -الصلبة والناعمة- لدى بناء "السور العظيم"، بالإضافة إلى الحرب التكنولوجية التي بلغت ذروتها خلال العام المنصرم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد التوجه الأمريكي برفع التعرفة الجمركية على البضائع الصينية^(١).

(١) في تصريح للرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في ٢٣ أغسطس ٢٠١٩م، أكد توجه إدارته لرفع التعرفة الجمركية على البضائع الصينية من ٢٥٪ إلى ٣٠٪، مما أسهم في احتدام الحرب التكنو-تجارية بين البلدين.

كُلُّ هذا ساهم في أن تنظر العين الصينية إلى الحرب الدائرة في اليمن باعتبارها إحدى الأوراق المهمة داخل ملفات الخارجية الصينية. وبرغم أن المتابع لإعلام الحزب الحاكم والدولة الصينية على امتداد أرض "التنين" يلمس أن الأحداث في اليمن لا تحتلُّ صدارة الاهتمام الصيني، ولا تقع ضمن القائمة الرئيسة لأجنداته، إلا أنه يمكن ملاحظة أنها لا تقع على الهامش تمامًا، إذ يمكن أن نرصد بسهولة أطرًا، ولو بطيئًا، وخاصة منذ نهاية عام ٢٠١٨م، في الاهتمام الصيني بالشأن اليمني؛ اهتمامًا له دوافعه ومحدداته التي تُبرمج بناءً عليها بوصلة أحفاد "لي داتشاو"^(١).

(١) كاتب وفيلسوف صيني، يعدُّ من أهم مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني الحاكم حاليًا. وُلِدَ تشاو بتارنخ ٢٩ أكتوبر ١٨٨٩م، وتوفي بتارنخ ٢٨ أبريل ١٩٢٧م.

مشكلة البحث :

هذه الدراسة اعتمدت غموض الموقف الصيني وازدواجيته بشأن الملف اليميني مشكلة بحثية تستحق الدراسة والتحليل، متبعة أسباب الموقف الصيني ودوافعه، خلافاً لتلك المحددات الرئيسة المعروفة والمعلنة للدبلوماسية الصينية. ومن أهم هذه الأسباب التي تتناولها دور الدبلوماسية اليمينية في عرض الأزمة اليمينية بصورتها الحقيقية، وتوضيحها لصناع القرار الصيني.

أهمية الدراسة :

وتأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تحتلها الصين على الخارطة الدولية؛ إذ أن الموقف الصيني تجاه قضية ما يؤثر في نتائج هذه القضية، إيجاباً أو سلباً. والدعم الصيني لأي طرف، سواء كان دبلوماسياً أو لوجستياً أو حتى مادياً وعسكرياً، يمنحه قدرة تمكنه من تغيير المعطيات

والمعادلات القائمة، وبالتالي فمعرفة الموقف الصيني وتوجّهاته وأجنداته يعدُّ أحد العوامل المهمّة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة أيّ من السيناريوهات المحتملة لحلّ الأزمة اليمنية القائمة.

كما تأتي أهميّة الدّراسة من كونها تضمنت رصد ومتابعة الأداء الحكومي (اليمني) وأداء الدبلوماسية الصينية على السّاحة الصينية وعبر الرّجوع للمصادر الرّسمية ووسائل الإعلام الصينية.

أهداف الدّراسة:

هذه الدّراسة تسعى لتحقيق الأهداف التّالية:

- ١- عرض الموقف الحقيقي للصّين تجاه الأزمة اليمنية والحرب الدائرة في اليمن والعوامل المؤثرة فيه.
- ٢- تقديم إجابات دقيقة ومثبتة عن الأسئلة البحثية المتعلقة بالدور الصيني في الشّأن اليمني منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠٢١م.

٣- تتبّع إنجازات وإخفاقات الدبلوماسية اليمنية في "بكين"، خلال الفترة من ٢٠١١م وحتى ٢٠٢١م.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والرصد التاريخي لمسار العلاقة بين الطرفين، ونظرة الصين للشأن اليمني في إطار محددات السياسة الصينية من خلال تتبّع وتحليل العديد من المعلومات والمواقف، مستخدمة المقابلات ونتائج الدراسات السابقة والتحليلات كأدواتٍ بحثية. مع الرجوع للمصادر باللغات الثلاث: العربية، الصينية، الإنجليزية.

محددات الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في حدود رصد وتحليل التأثير الصيني على الشأن اليمني، في الفترة الزمنية الممتدة من مطلع عام ٢٠١١م، وحتى منتصف عام ٢٠٢١م.

وقد تتجاوز هذه الحدود عند تناول المدخل التّاريخي الذي يتتبع مسار العلاقات الصّينيّة - اليمنيّة، بدءاً من عام ١٩٤٩م، وهو العام الذي شهد ولادة الدّولة الصّينيّة الحديثة^(١)، حتّى عام ٢٠٢١م؛ وفيما عدا هذا المدخل، فإنّ الدّراسة تلتزم بحدودها المكانية والزّمانية في تناولها البحثي لهذه القضية.

صالح أبو عسر

بكين: ٢٠٢١/٧/١٩م

(١) أعلن الزعيم الصّيني الرّاحل، ماو تسي دونغ، تأسيس جمهورية الصّين الشّعبيّة، في العاشر من أكتوبر ١٩٤٩م، بعد تمكّن الحزب الشيوعي من هزيمة حزب "الكومينتانغ" الحاكم حينها، وطرده الأخير إلى جزيرة تايوان، انظر:

كرونولوجيا^(١) معاصرة:

تتكيُّ التبادلات الدبلوماسية بين الصين واليمن على تاريخ أكثر عمقاً من العلاقات المعاصرة، إذ تمتدُّ لآلاف السنين، حيث كانت اليمن البلد الرابط بين تجارة البحر القادمة من جنوب و جنوب شرق آسيا والمتجهة برًا فيما بعد إلى أوروبا عبر جزيرة العرب وأرض الشام. فقد كانت التجارة هي أحد أوجه الارتباطات التاريخية بين الشرق والغرب. وقد ظلَّت هذه الرابطة التجارية قائمة بين الصين واليمن عبر التاريخ.

(١) مصطلح ذو أصل يوناني، اعتمد علمياً ليكون اختصاراً لجملة "التعبير عن تاريخ الوقائع والأحداث".

وقد رصد كتاب (الرحلة الرابعة) - بالتفصيل - المهمة التي قام بها الأدميرال الصيني "تشنغ خه"^(١)، المرسل من الإمبراطور "تشودي"، خلال فترة حكم أسرة "مينغ" (١٣٦٨م - ١٦٤٤م)، إلى عدن عام ١٤١٦م، أي في القرن الخامس عشر الميلادي. حيث يواجهنا هذا النص في تلك الوثيقة: "وصلنا إلى عدن بعد أن استغرقت الرحلة البحرية ٢٢ يوماً من "جوبا"، في السنة الرابعة عشرة لحكم الإمبراطور "يونغله".." ^(٢).

ورغم هذا الامتداد التاريخي إلا أننا سنرصد باختصار أهم المحطات في العلاقة بين البلدين، بدءاً من عام

(١) علي بن غانم الهاجري، تشنغخه إمبراطور البحار الصيني.. قراءة جديدة في تاريخ الكشوفات الجغرافية، طبعة ٢٠٢٠م، الدوحة:

ص ٨.

(٢) انظر:

١٩٤٩م، وهو عام تأسيس الدولة الصينية الحديثة^(١)،
وحتى منتصف عام ٢٠٢١م.

(١)

Hildemkholham, history of china from prehistory to the twentieth century: p. 352.

العزلة والبحث عن منافذ (١٩٤٩م - ١٩٥٤م)؛

بعد تمكُّن الحزب الشيوعي الصيني من السيطرة على كامل البر الصيني، وإعلان قيام الصين الدولة الجديدة، كان لا يزال أمامه الكثير من التحدّيات الكبيرة، أحدها هو عدم الاعتراف الدولي بشرعية هذا الحاكم الجديد؛ فالحكومة الشرعية التي كان يمثلها حزب "الكومينتانغ"، والذي نزع مع قياداته وقواته وقواعده إلى جزيرة "تايوان" وأعلن من هناك أنه القيادة الشرعية، وأنه سيعاود الحرب لاسترداد شرعيته في حكم البلاد، كانت صاحبة التمثيل الدبلوماسي المعترف به من قبل أغلب دول العالم، وخاصة الدول الغربية التي رفضت الاعتراف بالحزب الشيوعي كحاكم أمر واقع، انطلاقاً من أساسين:

الأوّل أن الحزب الشيوعي مدعوم من الأتحاد السّوفيتي؛ وكانت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والاتّحاد السّوفيتي حينها قد بدأت.

الثّاني: اعتقاد الحكومات الغربيّة أنّه ما زال بإمكان جمهوريّة الصّين -حزب الكوميتانغ في تايوان- استرداد سيطرته على الأراضي الصّينيّة.

هذان الأساسان أسهما في العزلة الدّوليّة للحزب الشيوعي الصّيني، وأدخلاه فيما عُرف يومها بسياسة الحصار والاحتواء، ممّا جعل الحزب أمام تحدّد كبير لكسر هذه العزلة وإثبات نفسه للجميع ممثلاً للشّعب الصّيني، فبدأت تحرّكاته الدّبلماسيّة، إلّا أنّها ظلّت محدودة.

لم توثق في تلك الفترة أيّ زيارات أو مراسلات عالية المستوى بين الصّين بقيادة الحزب الشيوعي وبين اليمن.

مؤتمر باندونغ والتّمثيل الدّبلوماسي (١٩٥٥م - ١٩٦١م):

أثمر السّعي الحثيث للحكومة الصّينيّة الجديدة في سبيل الخروج من عزلتها بمشاركتها ممثّلة للصّين في مؤتمر "باندونغ"، والذي انعقد في مدينة "باندونغ" الإندونيسيّة، في ١٨ أبريل ١٩٥٥م^(١)، والذي حضرته مجموعة من الوفود العربيّة، مثّلت: مصر والعراق وسوريا والسّعوديّة واليمن والأردن ولبنان والسّودان وليبيا. وكان اليمن الممثّل في هذا المؤتمر هو اليمن

(١) انظر:

ARIF DIRLIK, The Bandung legacy and the People's Republic of China in the perspective of global modernity, Inter-Asia Cultural Studies, 2015, p.615.

الشّمالي؛ إذ كان الشّطر الجنوبي لليمن ما يزال تحت الاحتلال البريطاني.

في هذا المؤتمر ألقى "تشوان لاي"، رئيس الوزراء الصيني في حينه، خطاباً ثورياً، في جلسة الافتتاح، أكد فيه وقوف القيادة الصينية الجديدة مع الحقّ العربي في الاستقلال واسترداد الأرض الفلسطينية، كما أكد دعم الصين لحقّ التّحرّر للجزائر واليمن الجنوبي وغيرها من البلدان التي تناضل لأجل الاستقلال^(١). وكان من نتائج هذا المؤتمر اعتراف تسع دول عربيّة بينها اليمن بالحزب الشيوعي الصيني حاكماً ممثلاً للأمة الصينية، ومن ثمّ إقامة علاقات دبلوماسية عالية التّمثيل بين هذه الدّول والصين.

(١) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ،

كان إنشاء العلاقات الصينية اليمنية الرسمية الحديثة في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ م بمستوى وزير مفوض بين البلدين. وترجمت هذه العلاقات في عدد من المشاريع، منها منحة ائتمان صينية لليمن بدون فوائد قيمتها ٧٠ مليون فرنك سويسري، وتمديد قرض بمبلغ ١٦٣ مليون دولار بدون فوائد، بالإضافة إلى شق طريق صنعاء الحديدية والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٥٩ م وافتتح عام ١٩٦٢ م^(١)، وهو العام الذي شهد قيام الثورة اليمنية ضد نظام الإمامة الزيدية وإعلان الجمهورية العربية اليمنية.

(١) سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى الجمهورية اليمنية، العلاقات اليمنية - الصينية.. ٥٨ عامًا من العطاء والنجاح إلى الشراكة والبناء، في: ٢٢/٧/٢٠١٤ م.

تطوّر العلاقة مع شطري اليمن (١٩٦٢م - ١٩٨٩م)؛

في مؤتمر "باندونغ" ابتهج الصينيون بالفتح الدبلوماسي الذي حقّقه. إلا أنّ بهجتهم كانت أكبر مع تأسيس علاقات وطيدة مع رئيس جمهورية مصر العربية الأسبق، جمال عبدالناصر، والذي كان يحظى بتأثير كبير في المنطقة العربية في حينه؛ لذا كان الاتجاه الصيني بشأن القضايا العربية يميل لأن يطابق اتجاه عبدالناصر.

ولأنّ الثورة اليمنية ضدّ الحكم الإمامي - في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م - كانت تحظى بدعم ومباركة عبدالناصر يومها فإنّ الموقف الصيني تجاهها كان إيجابياً جداً، حتّى أنّه كان من أكثر المواقف الداعمة للجمهورية الوليدة حين تعرّضت للحصار الشهير "حصار السبعين يوماً".

وقد جاء في مذكرات الدبلوماسي الصيني "شي يان تشون"^(١)، والذي عمل سفيراً للصين في صنعاء، قوله: "مع تدهور الوضع في أيام حصار صنعاء انسحبت جميع الهيئات الدبلوماسية - العربية والأجنبية - من صنعاء، إلا السفارة الصينية، وشخص واحد من السفارة السورية كانت مهمته الرئسية الإشراف على مجموعة من الطيارين السوريين الذين ساعدوا القوات المسلحة اليمنية على القتال. في تلك اللحظة الحاسمة أعلنت الحكومة الصينية بكل وضوح أن الصين حكومة وشعباً تؤيد اليمن حكومة وشعباً، بكل حزم وثبات في نضاله العادل لحماية سيادة الدولة والاستقلال الوطني والنظام الجمهوري. وتنفيذاً لتوجيهات الحكومة الصينية بقت السفارة الصينية في صنعاء، وكافة المهندسين والعمال والأطباء الصينيين الذين كانوا يعملون لمساعدة اليمن، رغم خطورة الموقف؛ إلا أننا تشرفنا بأداء هذه

(١) شي يان تشون، الصين اليوم، الحلقة الأولى، في ٥ مايو ٢٠٠٣ م.

الرّسالة السّامية، وعقدنا العزم على أن نقف إلى جانب الشعب اليمني، وأن نشاركهم في السّراء والضّراء"^(١). هذا الموقف يشرح بوضوح مدى جدية الموقف الصّيني إلى جانب النّظام الجمهوري في مواجهة القوى الملكيّة.

وارتفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين -بعد الثّورة- من مستوى وزير مفوض عام ١٩٥٨م، إلى مستوى سفير بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٣م^(٢)؛ كما أنّ الصّين دشنت علاقتها الدبلوماسية مع الشّطر الجنوبي لليمن بعد رحيل الاحتلال البريطاني، فكان أوّل تبادل للبعثات الدبلوماسية بين جمهورية الصّين الشّعبية

(١) انظر:

今日中国杂志، 2003 年 5 月 5 日

(٢) انظر:

中也门政治交流،

وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٦٨م^(١).

وشهدت - هذه الحقبة - زيادة في الودّ الدبلوماسي، خاصة بعد أن دعم اليمن بشطريه حقّ الصين في استعادة مقعدها في الأمم المتحدة، والذي توجّ بالقرار الأممي رقم (٢٧٥٨)، عام ١٩٧١م، والذي نصّ على: إعادة كافة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، والاعتراف بممثل حكومتها باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للصين في الأمم المتحدة.

كما شهدت هذه الفترة - أيضًا - تبادلًا للزيارات عالية المستوى، وتوقيعًا على عشرات الاتفاقيات التي شجعت على زيادة التسهيلات فيما يتعلق بالتجارة بين البلدين، والبعثات الدراسية.

(١) المصدر السابق نفسه، ذات الصفحة.

ففي عام ١٩٧٤م زار رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية في حينه، سالم ربيع علي، "بكين"؛ كما زارها رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية في حينه، محسن العيني، عام ١٩٧٢م؛ ورئيس مجلس القيادة بالجمهورية العربية اليمنية في حينه، إبراهيم الحمدي، عام ١٩٧٦م؛ ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، علي ناصر محمد، عام ١٩٨٠م؛ ورئيس الجمهورية العربية اليمنية في حينه، علي عبدالله صالح، عام ١٩٨٧م.

لقد كانت الصين وجهة قيادات الشطر الجنوبي من اليمن؛ لذلك يقول الدبلوماسي اليمني ووزير خارجية جمهورية اليمن الديمقراطية، سالم صالح محمد^(١)، في كتابه (مدن نسكنها ومدن تسكننا): إن هناك العديد

(١) تولى منصب وزير الخارجية في جمهورية اليمن الديمقراطية خلال الفترة ١٩٨٣م-١٩٨٦م.

من الزّيارات غير الرّسميّة التي قام بها الكثير من قيادات الحزب والدّولة إلى "بكين"، قبيل اندلاع المواجهات الدّمويّة بين رفاق الحزب في يناير ١٩٨٦ م.

في المقابل من الجانب الصّيني، زار صنعاء عضو مجلس الدّولة الصّيني، "تشانغ جين"، عام ١٩٨٦ م؛ كما زارها أيضًا نائب رئيس مجلس الدّولة، "جي بنغ"، عام ١٩٨٩ م.

تأييد الوحدة وزيادة التبادل التجاري (١٩٩٠م - ٢٠١٠م):

كان الموقف الصيني مؤيدًا للوحدة اليمنية، جاء ذلك صريحًا على لسان نائب رئيس مجلس الدولة، "جي بنغ"، والذي زار صنعاء عام ١٩٨٩م؛ وكانت مشاورات الوحدة اليمنية - في حينها - على وشك الإتمام. وما إن أعلن عن قيام الوحدة اليمنية بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠م حتى اعترفت الصين بالدولة الموحدة الوليدة، وافتتحت سفارتها في صنعاء وقنصليتها في عدن، واعتمدت تاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥م تاريخًا لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (وهو المتوسط التاريخي لإقامة العلاقات بين الصين والشطر الشمالي وكذلك بين الصين والشطر الجنوبي).

وفي عام ١٩٩٤م، ومع اشتعال المواجهات العسكرية المسلحة بشأن أزمة الوحدة والانفصال، كان الموقف الصيني أقرب إلى الحياد، حيث لم يوثق أي تصريح أو موقف صيني حينها؛ إلا أن السفارة الصينية أبت على دبلوماسيتها في صنعاء.

استمرت العلاقات بين اليمن والصين في النمو، بعد هزيمة مشروع الانفصال؛ وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، زار الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح، "بكين"، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٨م؛ وبعد ذلك بعام واحد فقط، زارها نائبه، عبدربه منصور هادي - الرئيس الحالي للجمهورية اليمنية.

كما أن الرئيس الصيني الحالي، "شي جين بينغ"، سبق له أن زار اليمن، بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٨م؛ وكان

حينها نائباً للرئيس^(١)؛ وكانت أبرز عناوين هذه المرحلة هي زيادة التبادل التجاري بين البلدين، حيث تصدر اليمن النفط للصين، وتستورد أغلب البضائع الاستهلاكية منها. وقد بلغ حجم التجارة البينية بين البلدين، في النصف الأول من عام ٢٠٠٧م، أكثر من (١,٠٣٣) مليار دولار^(٢)، واستمرت البعثات الطلابية اليمنية تتوافد على جامعات الصين خلال تلك الفترة؛ كما أن العديد من المنح الصينية قدمت لليمن، وكان أغلبها على هيئة إنشاءات لمؤسسات حكومية، كمبنى وزارة الخارجية، ومستشفى ٤٨

(١) انظر:

中华人民共和国外交部 .

[https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t451207.h](https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t451207.htm)

tm

(٢) عبد الملك السلال، السفير الصيني بصنعاء في حديث شامل،

صحيفة الثورة، في: ٢٧/٩/٢٠٠٧م.

النّموذجي، وجسر الصداقة، ومئات من منح التّبادل
الثّقافي للطلّاب اليمنيّين.

محدّدات السياسة الخارجيّة الصينية تجاه اليمن:

قبل البدء في تناول محدّدات السياسة الخارجيّة للصين بشأن الأزمة اليمنية يجدر الإشارة إلى أننا نعتد في مفهومنا للسياسة الخارجيّة على التعريف الذي قدّمه "جيمس روزنو"، والذي عرّف فيه السياسة الخارجيّة بأنّها: "منهج للعمل يتبعه الممثّلون الرّسميون للمجتمع القومي، بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معيّن في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحدّدة سلفاً"^(١)؛ وفي حين تكون المصالح الإستراتيجيّة لأيّ بلد هي من يقود سياساته

(١) انظر:

James N. ROSNEAU, "The study of foreign policy, From World politics introduction", The free press, New York, 1976, p. 15-35.

الخارجية فإنّ تدافع المصالح الصينية في ثلاثة فضاءات: الأمن والاقتصاد والطموح الريادي يجعل من محددات سياساتها الخارجية متداخلة ومتشعبة، إلا أننا هنا سنتناول تحديداً المحددات التي ينبني عليها الموقف الصيني نحو الأزمة اليمينية:

أولاً: المحدد الاقتصادي:

تدرك الصين جيداً أنّ المرحلة الحالية محكومة بصورة أساسية باعتبارات القوة الاقتصادية والتكنولوجية؛ وأنّ هاتين القوتين هما ما يحددان الثقل الإستراتيجي لأيّ منظومة، حتّى أنّ القوة العسكرية تأتي تبعاً لمدى الثقل الاقتصادي والتكنولوجي. هذا الإدراك المبكر هو ما جعل الصين تضع تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث

هدفًا أوّلاً ضمن منظومة الأهداف الثلاثة التي حدّدها "بكين" لسياستها الخارجية^(١).

ضمن هذا المحدّد ترى الصّين أنّ ثمة مصالح اقتصادية لها على الجغرافيا اليمينية، وهذه المصالح تتعدّى بكثير جزئية مليارات الدُولارات التي يحقّقها الميزان التجاري بين البلدين^(٢)، وتتعدّى أيضًا ملايين البراميل من النفط اليمني التي كانت تصل "بكين"^(٣). تتعدّى كلّ ذلك لتلامس مشاريع قومية وإستراتيجية للدولة الصينية.

-
- (١) محمد اليوسفي، السياسة الخارجية الصينية بين فرص الاستمرارية ومحدّداتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والعربية، ٢٠١٧م: ص ١٨.
- (٢) عبد الملك السلال، السفير الصيني بصنعاء في حديث شامل، صحيفة الثورة، في: ٢٧/٩/٢٠٠٧م، مرجع سابق.
- (٣) انظر:

فالبلد المطلُّ على باب المنذب تمرُّ عبر مضيقه أكثر من ٦٧٪ من التجارة بين الصين وأوربَّا؛ والتي تعتبرها الصين أحد أهم مقومات الاقتصاد الصيني، فحجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوربي خلال عام ٢٠٢٠م بلغ ما يقارب ٥٨٦ مليار دولار^(١)، وهو رقم كبير يفوق كثيرًا حجم التبادل التجاري بين أوربَّا والولايات المتحدة التي كانت الشريك التجاري الأكبر لأوربَّا على مدى عقود سابقة. فهذه الأرقام وحدها كفيلة باستنفار سياسة الصين الخارجية لحماية مصالح بهذا الحجم.

وليس تجارتها مع أوربَّا فحسب، بل إنَّ هذا الممرَّ المائي الحيوي يعبر منه أكثر من ٢٠٪ ممَّا تستورده الصين من طاقة؛ ففي حين تتوسَّع الفجوة، بين ما تنتجه

(١) انظر:

European Institute for Statistics (Eurostat), Monday 8

February 2021.

الصّين من نفط وما تحتاج إليه من نفط، يصبح الحديث عن باب المندب مسألة أكثر أهمية لأمن الطّاقة الصينية. وتثبت الأرقام أنّ الشّرق الأوسط - منذ عام ١٩٩٥م - بات المصدر الأوّل للنفط بالنّسبة للصّين^(١).

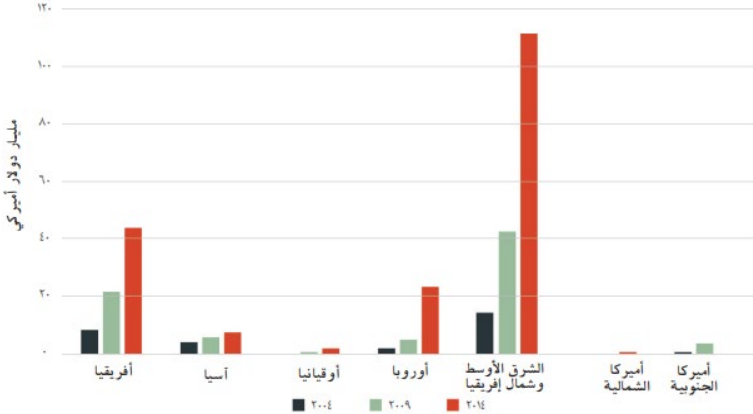
ويمكن لهذا المخطّط، الذي أخذناه عن موقع قاعدة بيانات تجارة السّلع الأساسيّة التابع للأمم المتّحدة، أن يوضّح كيف أنّ الشّرق الأوسط يعدّ أكبر مورّد للنفط لجمهورية الصّين الشعبيّة.

Andrew Scobel, 中国在中东, Cautious

(١)

Dragon, 兰德公司, 2016 年, 第 20 页

واردات الصين السنوية من النفط الخام بحسب منطقة الأصل*
٢٠٠٤/٢٠٠٩/٢٠١٤



* المصدر: قاعدة بيانات BACI التجارية (ساحة طاقة من البيانات مبرمها الأساسي إدارة الإحصاء في الأمم المتحدة (كوبرلين)).
http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/h92/import/chn/show/2709/2014/
http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/h92/import/chn/show/2709/2014/



هذه البيانات تبين مقدار تشابك المصالح المرتبط بـ "بكين"؛ وهذا ما يفسر حالة الازدواجية في الموقف الصيني بشأن الأزمة اليمنية، إذ توضّح الأرقام أنّ ثمة مصالح اقتصادية صينية يمنية، ومصالح اقتصادية صينية سعودية، ومصالح اقتصادية صينية إيرانية. وجميع هذه المصالح، وفق المعطيات المسرودة في أعلى هذا المحدد، على درجة عالية ومتقاربة المستوى بالنسبة لمصالح الصين الاقتصادية. وجميع هذه المصالح الاقتصادية أيضاً مرتبطة بالأزمة اليمنية الحالية ارتباطاً سياسياً وارتباطاً جغرافياً.

هذا التشابك الجيوسياسي والامتداحل جداً بالمتناقضات هو ما أنبت التحدّيات أمام دبلوماسية الصين، وأظهر المواقف الصينية بازدواجية، وهي ازدواجية يمكن ملاحظتها بسهولة؛ ففي حين يكرّر السفير الصيني لدى اليمن -المقيم حالياً في الرياض العاصمة السعودية- دعم بلاده للحكومة الشرعية، فإنّ

الخارجية الصينية تستقبل رسمياً ممثلي "أنصار الله" الحوثيين عند زيارتهم لـ "بكين" (١).

لا يقف المحدد الاقتصادي عند ماتم سرده أعلاه فحسب، بل يتعداه إلى قضايا لا تقل أهمية في الملف الاقتصادي لـ "بكين"، فـ "مشروع الحزام والطريق" الذي يستهدف استئناف مسار "طريق الحرير" القديم، واستحداث طرق جديدة بغية النفاذ والوصول للأسواق العالمية، يعد مشروعاً قومياً كبيراً تعمل الماكينة الصينية بكل تروسها على تحقيقه، انطلاقاً من إدراكها أنه أحد أكثر المسارات أهمية في طريقها نحو التسيّد العالمي. والجغرافيا اليمينية كانت -ولا زالت- تشكل مركزاً مهماً، ونقطة إستراتيجية في الطريق القديم المراد إحيائه، بل حتى على مستوى خارطة المشروع الجديد. وإذا تتبّعنا

(١) عزّت شحورر، الحوثيون يطلبون الدعم ولو في الصين، الجزيرة

الجزء البحري لهذه المبادرة، فإنَّ الجمهورية اليمنية تُعدُّ بوابةً جنوبيةً يمكن أن يتمَّ العبور منها إلى القارة السمراء التي تحوي ملايين الكيلومترات المربعة المتخمة بأهمِّ احتياجات العالم من المواد الخام لقرنين قادمين^(١). وتمثّل اليمن مدخلاً مهمًّا يمكن الوصول عبره إلى منطقة الخليج العربي، المخزن الحراري لتوليد الطاقة وأحد أهمِّ المستودعات لتصريف المنتجات الصينية.

ومن العوامل المؤثرة التي تحكم المحدد الاقتصادي أيضاً، عامل التهيئة المناسبة للشركات الصينية لتحظى بالنصيب الأكبر في مرحلة إعادة الإعمار، والتي ستلي الحرب الدائرة في اليمن.

(١) محمد أحمد عبيد، ثروات أفريقيا.. مستقبل الطاقة، أخبار اليوم،

فالصِّينِيُّونَ خلالَ العقدِينِ الأخيرِينِ أثبتوا اهتمامهم الكبيرَ بهذهِ الجزئيةِ. ويثبتُ هذا الطَّرحُ ما بذلتهِ الدُّبْلوماسيَّةُ الصِّينيَّةُ من جهودِ مضنيةِ في سوريا^(١)، وليبيا، ودولِ الجنوبِ الأفريقي، لكي ترسو مناقصاتِ المشاريعِ في هذهِ البلدانِ على الشَّرَكَاتِ الصِّينيَّةِ^(٢).

وتكونُ "بكين" بهذهِ الكيفيَّةِ قد حقَّقتْ غنائمَ حربٍ لم تخضها. وبالقياسِ على ذلكِ فإنَّ هذا العاملُ لا يغيبُ أبداً عن ذهنِ الدُّبْلوماسيِّينِ الصِّينيِّينِ عندَ تعاملهمِ معِ الأزمةِ اليمنيَّةِ، وخاصَّةً أنَّ لدى الصِّينيِّينِ جزمٌ أنَّ الحلَّ في اليمنِ

(١) وكالة أنباء شينخوا، اليوم وزير الخارجية الصيني يزور دمشق، في: ١٧/٧/٢٠٢١ م.

(٢) مراد مهنا، حديثه لـ "news Arabic" عن المكاسب الصينية ما بعد الحرب،

سيكون سياسياً^(١)، بمعنى أن جميع الأطراف ستحتفظ بمواقف مؤثرة في القرار اليمني، وبالتالي فإن الحفاظ على علاقة ودية ومقبولة مع جميع الأطراف - وخاصة المؤثرة منها - سيساعد على زيادة فرص الشركات الصينية عند تنافسها مع غيرها من الشركات في تنفيذ مشاريع على الأرض اليمنية. هذه الرؤية يمكن إثباتها عبر متابعة الدعوات التي تتلقاها كل الأحزاب اليمنية للمشاركة في المؤتمرات الخاصة بالحزب الشيوعي الصيني والأحزاب العربية. ففي المؤتمر الذي عقد في هانزو، في نوفمبر ٢٠١٩م، كان أغلب أمراء عموم الأحزاب اليمنية مشاركين فيه؛ وفي هذا دليل على أن

(١) انظر:

Raymond Lee, China and the War in Yemen, Non-Alignment and a Peaceful Solution. Al Jazeera Center for Studies, 2015, p6.

الصّين حريصة على بناء علاقات حزيّة تشمل جميع الأحزاب، بنفس حرصها على بناء علاقات حكوميّة، وهذا الحرص هو نتاج إدراك الصّين بسرعة التّغيير في المنطقة العربيّة، وأنّ أحزاب المعارضة اليوم قد تكون هي أحزاب الحكم غدًا بصورة أو بأخرى. ويمكن بإطلالة سريعة على صفحة السّفارة الصّينيّة في اليمن، على منصّة تويتر، ملاحظة الطّرح الصّيني الواضح حول رغبة الصّين في تنفيذ مشاريع إعمار على الأرض اليمنيّة بعد انتهاء الحرب^(١).

إنّ الصّينيّين يؤمنون أنّ ما تمتلكه شركاتهم من خبرة متراكمة وسمعة جيّدة، نتجا عن آلاف المشاريع المنفّذة

(١) انظر:

chiness embassy to yemen,

<https://twitter.com/ChineseEmbtoYEM/status/1361>

في أغلب بلدان العالم، إذا أضيف لهما علاقة وديّة مع أصحاب القرار في البلد المستهدف، ستضخ ملايين الدولارات في الخزينة الصينية نتيجة امتلاك هذه الشركات عقود إعادة الإعمار.

ثانياً: المحدد السياسي:

لدراسة وتحليل المحدد السياسي للموقف الصيني بشأن الأزمة اليمينية يلزم دراسة عدد من العوامل المستقلة والمتداخلة في الوقت ذاته، ووزن كل عامل وبيان نسبة أثره على الموقف الكلي لبكين. وأهم هذه العوامل هي:

أ- العلاقة الصينية الإيرانية:

تمحور العلاقة بين الصين وإيران في مسائل الطاقة والتجارة. ففي حين يتدفق النفط الإيراني ليحتل مراكز أولى في واردات الصين النفطية، فإن الصين أسهمت بشكل أساسي في تطوير البرنامج النووي الإيراني،

وتوفّر حالياً غطاءً دولياً لإيران في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب روسيا.

وإذا كانت العلاقات الصينية الإيرانية قد تذبذبت خلال الخمسة عقود الماضية فإنّها الآن تشهد إحدى أكثر فترات ازدهارها. هذا الازدهار في العلاقات بين الدولتين أسهمت في تعميقه عددٌ من المؤثرات، أهمّها:

حاجة إيران لحليف قوي على كلّ المستويات، لمواجهة الضغوط الأمريكية عليها بشأن العديد من الملفات، أبرزها النووي الإيراني،

وحاجة الصين لورقة مؤثرة يمكنها استخدامها في حربها التكنو-تجارية الحالية مع الولايات المتحدة الأمريكية،

هذا التبادل في الاحتياجات-المشترك بين الطرفين- بالإضافة إلى السّجل التاريخي المعاصر الحافل بشعور كلّ جانب بالجميل نحو الجانب الآخر؛ إذ دعمت الصين

إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية دعماً كبيراً^(١)، كما اعتبرت إيران الصين بعد ١٩٧٩م أحد الشركاء الإستراتيجيين، رغم التباین الأيديولوجي الواضح، ورغم محطّات الفتور والتوتر التي شابت هذه العلاقة وخاصة في فترة نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، إذ علّقت الصين مبيعات صواريخ "سيلكروم" إلى إيران عام ١٩٨٧م كمقايضة لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية^(٢)، ورفضت

(١) بلغ حجم صفقات السلاح التي وفّرتها الصين لإيران، بشكل مباشر أو عبر حليفها كوريا الشماليّة، ما نسبته ٧٠٪ من احتياجات إيران حينها انظر:

Arab Democratic Institute, Berlin, Foreign Policy in the Middle East after the Arab Spring, p. 213, 2017 edition.

(٢) عدنان خلف البدواني، الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف، إصدار المركز العربي الديمقراطي، برلين،

طلب إيران استخدام الصين حقّ الفيتو ضدّ التّدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، إبان حرب الخليج الأولى.

وتعدّ العلاقات الصينية الإيرانية -حاليًا- قوّة و مترابطة؛ وهذا بدوره ينعكس على الملفّ اليمني بشكل مباشر، فإيران تدعم عسكريًا ولوجستيًا الحوثيين، وفي كلّ مواقفها تتبنّى الدّعم العلني لهم، حتّى أنّها الدّولة الوحيدة في العالم التي لها سفيرًا في صنعاء التي تقع تحت الهيمنة الحوثية^(١).

هذا التّدخل في العلاقات الصينية الإيرانية، والذي يعزّزه الموقف الروسي الدّاعم لإيران بقوّة؛ والصين في

(١) وكالة أنباء شينخوا، إيران تعيّن سفيرًا لدى الحوثيين بصنعاء والحكومة تعتبره تدخلاً سافرًا، في: ١٨/١٠/٢٠٢٠م. متوفر على الرابط التالي:

مواقفها الخارجية بشأن كثير من القضايا تحرص على تطابقها مع الموقف الروسي، ليشكلاً من وجهة نظر "بكين" ثقلاً موازياً ومكافئاً للثقل الأمريكي.

هذه الحثيَّات تجعل الموقف السياسي الصيني يبدو أقرب للحوثيين. وما يثبت هذا الطرح هو استدعاء الخارجية الصينية، قبل أيام فقط من زيارة وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إلى "بكين"، في ديسمبر ٢٠١٦م، واستقبالها رسمياً وفداً للحوثيين^(١). هذا الاستدعاء والاستقبال قبيل وصول ظريف حمل الكثير من الإشارات، فالصينيون يلوِّحون للإيرانيين أن ثمة ورقة جديدة يمكنهم الحديث عنها، كما أنها كانت رسالة مقايضة لإرضاء الإيرانيين بعد أن صوّت

(١) الجزيرة نت، تقارير، الصين وإيران، في: ١/١٢/٢٠١٦م. متوفر

على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/12/1>

الصِّين في مجلس الأمن باعتبار الحوثيين جماعة متمردة يحضر بيع الأسلحة لها.

ب- العلاقة الصينية السعودية:

إذا كانت العلاقات الصينية الإيرانية، وزيارة وزير الخارجية الإيراني، هي التي دفعت "بكين" لاستقبال وفد الحوثيين عام ٢٠١٦م، فإن العلاقات الصينية السعودية هي أبرز المؤثرات التي جعلت مندوب بكين في الأمم المتحدة يصوت لصالح القرار (٢٢١٦)، وقبله لصالح القرار (٢٢٠١)، في العام ٢٠١٥م^(١). فالصين في الوقت الذي تحرص على بقاء علاقتها الإستراتيجية مع إيران ثابتة وفي أطراد، فإنها تحرص بنسبة مقاربة تمامًا لذلك في علاقتها مع السعودية؛ وهي نسبة تحكمها بدرجة رئيسة نسبة النفط السعودي الذي يصل الموانئ الصينية مقارنة بما يصل من إيران، وعند مقارنة هذه النسب والأرقام يتبين أن

(١) باربرا كيلمن، الصين والحوثيون، مركز الملك فيصل

البلدين الواقفين على التقيض تمامًا في الأزمة اليمنية يتقاربان في مقدار ملايين البراميل النفطية التي تصل الصين؛ فحسب تقرير الإدارة العامة للجمارك بالصين، بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢١م، فإنَّ السعودية وللشهر السابع على التوالي تحتل المرتبة الأولى في قائمة مورّدي النفط للصين، بمعدّل ٨٥,١ مليون برميل نفط يوميًا^(١). هذه الأرقام وحدها كفيلة بأن تظهر مدى الأهمية التي توليها الصين لعلاقتها مع السعودية، وإن كانت من منظور برامجاتي بحث، لكن هذا المنظور هو ما يحكم العلاقات الخارجية غالبًا.

يعزز هذا المحدّد الاتّفاقات التي وقّعت، في فبراير ٢٠١٩م، أثناء زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لـ "بكين"؛ إذ وقّع الطرفان أكثر من ٣٥ اتّفاقية

(١) انظر:

路透社报道，中国进口沙特原油

<https://www.reuters.com/article/china-economy-trade-oil-ia4-idARAKBN2C70BN>

بينية، بقيمة تجاوزت ٢٨ مليار دولار^(١)، وذلك يجعل الصين الشريك الاقتصادي الأول للسعودية خلال العقد الحالي.

لقد دفعت زيارة الرئيس الصيني، "شي جين بينغ"، للسعودية، في ١٩ يناير ٢٠١٦م، بالعلاقات بين البلدين في مسار إيجابي، وزادت عدد الشركات الصينية العاملة في السعودية بعد هذه الزيارة عن ١٠٠ شركة عملاقة^(٢).

كلُّ هذه الأرقام، مضافاً إليها إيمان الصين بأنَّ السعودية تعدُّ أهمَّ مرجعية للمسلمين في العالم، كونها تحوي الكعبة -أقدس البقاع لدى المسلمين، ولما لها من تأثير يصل حتمًا للمسلمين الصينيين،

(١) انظر: صحيفة العرب، زيارة ولي العهد السعودي للصين، في:

٢٣/٢/٢٠١٩م.

(٢) انظر:

والذين يمثلون أغلبية كبرى في إقليم "شينجيانغ" الصيني، حيث إحدى أكثر القضايا الصينية حساسية خلال العشر السنوات الأخيرة. ومن وجهة النظر الصينية فإن الموقف الديني السعودي - قد يسهم إيجاباً أو سلباً - على سير السياسات الصينية في الإقليم المضطرب.

هذه العلاقات السعودية الصينية تنعكس مباشرة على الملف اليمني، باعتبار السعودية داعماً رئيساً للشرعية اليمنية وتقود عسكرياً الحرب ضد الحوثيين؛ كما أنها صاحبة التأثير الأوسع على أغلبية المسؤولين اليمنيين. لذا فإن الموقف الصيني بشأن اليمن مرتبط إلى حد بعيد بحسابات علاقاتها مع السعودية، تماماً كما كان مرتبطاً بحسابات علاقاتها مع إيران.

ج - المرحلة الانتقالية للدبلوماسية الصينية:

تزامن عمر الأزمة اليمنية مع المرحلة الانتقالية الثانية للدبلوماسية الصينية، وتبعاً للحالة الصينية ككل

فإنَّ الدُّبْلوماسيَّةَ الصِّينيَّةَ قد مرَّت بثلاث مراحل انتقاليَّة،
يمكننا تلخيصها فيما يلي:

مرحلة الدُّبْلوماسيَّة الثَّوريَّة: وكان هدفها الرِّئيس
الحفاظ على بقاء الدَّولة، وبناء تحالفات إستراتيجيَّة مبنيَّة
على الأيديولوجيا الشُّوعيَّة. وهي المرحلة التي امتدَّت
من عام ١٩٤٩م إلى عام ١٩٧٩م.

١- مرحلة الدُّبْلوماسيَّة التَّنمويَّة: وكان هدفها الرِّئيس
إحداث التَّنمية الاقتصاديَّة، والتي سيتبعها النهوض في كلِّ
القطاعات. وهي التي عُرفت بـ"دبلوماسية دينغ شياو
بينغ"^(١)؛ وفيها اعتمد مبدأ عدم الانحياز وجذب
الاستثمارات والمتابعة بحذر لكلِّ القضايا السَّاخنة.
واستمرَّت هذه المرحلة من عام ١٩٨٠م حتَّى عام

(١) الزعيم الصيني الذي تولى رئاسة الصين بعد رحيل "ماو تسي
دونغ" عام ١٩٧٦م وحتَّى ١٩٨٩م، ويعتبره الكثير من الصينيين
رائد النهضة الصينية الحديثة.

٢٠١٠م.

٢- مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى: وتهدف إلى تحمّل المسؤولية تجاه كل القضايا الدولية، باعتبار الصين دولة عظمى وقطباً عالمياً. هذه الدبلوماسية التي انتقلت الصين إليها برشاقة وخفة وتدرُّج^(١) ظهرت بوضوح في الموقف الصيني من الأزمة اليمنية؛ إذ يمكن للأزمة اليمنية أن تمثل نموذجاً جيداً لملاحظة هذا التحوّل التدريجي بين مرحلة الدبلوماسية التنموية ودبلوماسية الدولة العظمى. ففي حين كان الموقف الصيني -في بداية الأزمة- مربوطاً تماماً بالموقف الروسي حدّ التّطابق، فإننا نلاحظ الآن استقلالية شبه تامّة في الموقف الصيني، وصل حدّ تصريح الخارجية الصينية عن احتمالية تعيين مبعوث صينيّ إلى اليمن. وهو

(١) انظر:

张奉林，“一带一路”，21

世纪中国外交的变革，第 112 页

موقف الهدف منه إظهار مدى الندية الصينية للولايات المتحدة الأمريكية وللاتحاد الأوروبي.

لقد مثل الخروج من الكمون الدبلوماسي حالة صينية مستقلة، إلا أنه كان حتمي الحدوث. لكنه تزامن مع الأزمة اليمينية ما أثر على الموقف الصيني بشأنها تأثيراً سلبياً؛ لأن عامل الندية أجبر الصينيين على اتخاذ مواقف مضادة للموقف الأمريكي الذي يعتقد الصينيون بأنه موقف داعم للشريعة اليمينية؛ وهذا الاعتقاد لدى الصينيين مرده المعادلة الآتية: إيران تدعم الحوثيين، والولايات المتحدة تعادي إيران، إذا الولايات المتحدة تدعم عدو الحوثيين! أو المعادلة المكافئة لها تماماً: الولايات المتحدة تدعم السعودية، والسعودية تحارب الحوثي، إذا الحوثي يعادي الولايات المتحدة! وحتى تثبت الصين أنها قطب في الساحة الدولية لا بد من وجهة نظرها - أن تقف ضد التوجه الأمريكي. ومن

هذا الترابط يمكننا القول: إن هذا العامل في المحدد السياسي جعل الموقف الصيني يؤثر عكسيًا على موقف الشرعية اليمنية.

د- مخالفة الموقف الأمريكي:

تتطلب الحرب التكنو-تجارية القائمة حاليًا بين الصين والولايات المتحدة من كل طرف منهما امتلاك أوراق ضغط كافية تمكنه من تحقيق مكاسب في أي مسار تفاوضي أو مقايضاتي بين الطرفين؛ لذا يسعى كل طرف إلى دعم من يعتقد أنه يمثل خصمًا للطرف الآخر. فالولايات المتحدة الأمريكية تدعم حكومة تايوان^(١)، وتقيم مناورات مع اليابانيين في بحر الصين

(١) محمد منصور، الأسلحة الأمريكية تندفق إلى تايوان، قناة

الميادين، في: ٢٤/١٠/٢٠٢٠ م. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.almayadeen.net/butterfly-effect/>

الجنوبي، وتثير بين فترة وأخرى قضايا مثل قضية مسلمي إقليم "تشينجيانغ"، ومظاهرات "هونج كونج"، وغيرها. فيما تقيم الصين علاقات إستراتيجية مع كوريا الشمالية، وتدعم كوبا، وتقف دائماً في مجلس الأمن داعمة للموقف الروسي المناوئ غالباً ل طرح الولايات المتحدة، وكذلك تدعم إيران في مفاوضات ملفها النووي، ويطابق موقفها موقف إيران في كثير من القضايا، كالقضية السورية.

هذا الأمر ينعكس على الأزمة اليمينية، إذ ترى الصين أن التعامل بإيجابية مع "أنصار الله" الحوثيين يأتي في إطار دعمها للمواقف الإيرانية بشكل كلي؛ فالصين تعرف جيداً أن الحوثيين يمثلون أحد أذرع إيران في المنطقة.

هذا المؤثر في المحدد السياسي لتعامل الصين مع ما يجري في اليمن أدى إلى ميل الموقف الصيني أكثر باتجاه الحوثيين؛ وهو ميل كان بإمكان الدبلوماسية اليمينية تعديله لو أنها استطاعت إقناع الصينيين بأنه كون

الحوثيين مدعومين من إيران لا يعني إطلاقاً أنهم المكوّن المناسب للمحافظة على المصالح الصينية في اليمن. لقد كان تحرك كهذا - لإقناع "بكّين" - كفيلاً بتعديل الموقف الصيني المبني على هذا العامل أو على الأقل تحييده في مواقفها.

والخلاصة.. من المحددين الاقتصادي والسياسي، والعوامل المؤثرة في كل منهما، والذي سبق تفصيلها في هذا الفصل من الدراسة، أصبح بإمكاننا رؤية حقيقة الموقف الصيني، إذ أنّ ثلاثة من عوامل المحدد السياسي (العلاقة مع إيران - مرحلة تغير الدبلوماسية - معارضة الموقف الأمريكي) تجعله في منطقة دعم الحوثيين، فيما أنّ عاملاً واحداً يدفعه لدعم الشرعية. وعلى المحدد الاقتصادي تجد السياسة الصينية أنّ ثمة مصالح اقتصادية تكاد تكون متساوية، تجبرها على ازدواجية الموقف، فالصين تستورد ١٢٪ من احتياجاتها النفطي من السعودية، فيما تستورد ١١٪ من احتياجاتها

النَّفطي من إيران^(١)؛ وهي نسب تكاد تكون متطابقة،
وتتحكم في أهمِّ العوامل التي تحكّم المحدّد الاقتصادي
في مواقف الصين من الأزمة اليمينية.

وحيث أنّ إيران والسُّعوديّة دولتان متدخلتان في الأزمة
اليمينية بشكل مباشر، وفي كلّ المسارات، ومع موازنة
كافة العوامل في المحدّدين الاقتصادي والسياسي،
وإضافة خمول وجمود دبلوماسية الشَّرعية اليمينية في
بكين، فإنّنا نجد بوضوح أنّ مركز ثقل الدّعم الصيني
يميل لصالح الحوثيين. وهو ميل نتج عنه الكثير من
التكهنات حول أنّ الدّعم الصيني للحوثيين لا يقتصر
فقط على الدّعم السياسي واللُّوجستي، بل يمتدُّ إلى
الدّعم بالسّلاح^(٢). وهو أمر تنفيه "بكين" باستمرار،

(١) رايوندي، الصين والحرب في اليمن.. عدم الانحياز والحل

السلمي، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٧ م: ص ٣.

(٢) كانت تقارير أمريكية تحدثت عن أن صواريخ "سي ٢٠٢،

سيلك وورم" الصينية قد وصلت الحوثيين واستخدموها في =

مؤكدة أنها تسعى إلى حل سياسي يوقف الحرب في اليمن، وأنها تعترف بالشرعية اليمنية وتقيم علاقات دبلوماسية عالية المستوى معها. وفعلياً، لم تثبت أي حالة دعم عسكري أو شحنه سلاح متوجهة مباشرة من الصين إلى اليمن؛ لكن من الصعب أيضاً الجزم بأنه لا يوجد أي دعم صيني عبر إيران.

أما من حيث الدعم السياسي فإن الحياد الصيني في قضية محورية كقضية انقلاب الحوثيين على الدولة اليمنية يفسر - في حد ذاته - بأنه دعم سياسي؛ فإذا ما أضفنا لموضوع الحياد هذا استقبال بكين رسمياً لوفد حوثي، وإجراء السفير الصيني لقاءً رسمياً مع رئيس اللجنة الثورية الحوثية، محمد علي الحوثي، فإننا نلمس بأن ثمة دعماً سياسياً صينياً للحوثيين. وهو دعم له أسبابه التي تم

= استهداف قطع بحرية أمريكية في البحر الأحمر. انظر: عزت

شحرور، تقارير الجزيرة، في: ١/١٢/٢٠١٦م، مصدر سابق.

ذكرها عند تناولنا لمحددات السياسة الخارجية الصينية بشأن الأزمة اليمينية.

هذا الموقف وهذا الدعم يمكن تعديله أو على الأقل تحييده لو أن دبلوماسية الشرعية اليمينية تحركت لشرح القضية اليمينية جيّداً، وطمئنت الجانب الصيني بأنّ مصالحه في دعمه لليمنيين لاستعادة دولتهم التي تمّ الانقلاب عليها؛ إذ ما تحتاجه "بكين" بدرجة أساسية هو طرف يرفع مصالحها، ويتفهم طبيعة وجودها في المنطقة، وتداخلات مصالحها على الفضاءات الثلاثة: الأمن، والاقتصاد، والطموح الريادي.

الدبلوماسية اليمنية في بكين :

بعد المحددات التي تناولناها بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة، يأتي تناول دور البعثة الدبلوماسية اليمنية في "بكين" لتكون أحد أهم العوامل التي يمكنها أن تسهم في توجيه الموقف الصيني تجاه الأزمة اليمنية، وفي بلد كالصين حيث الموقف الحزبي هو الموقف الرسمي، وهو أيضاً الموقف المنظماتي والإعلامي، يصبح دور البعثات الرسمية أكثر تأثيراً وبجهد أقل، فيكفي أن تتمكن من إقناع الجانب الرسمي بوجهة نظرها لتصبح بقية الجهات المؤثرة والفاعلة متبينة لذات الموقف.

وبرغم هذه الخصوصية التي تسهم في تسهيل عمل مهام أي سفارة متواجدة في "بكين" إلا أن الأداء الدبلوماسي اليمني كان هزيباً جداً، ومحدود التأثير

حدّ التّلاشي. ويمكن رصد محدودية التّأثير هذه من خلال ما يبدو من مظاهرها، ثمّ يمكن البحث في أهمّ أسبابها، وكيف يمكن تجاوزها.

مظاهر الضعف الدبلوماسي اليمني في بكين:

١- سفارة بلا سفير:

منذ مايو ٢٠١٩م^(١)، وحتى اللحظة - يوليو ٢٠٢١م، وسفارة الجمهورية اليمنية في " بكين " بلا سفير. فريئس البعثة الدبلوماسية اليمنية يحمل فقط صفة " قائم بأعمال "؛ وهذا المؤثر يمكنه أن يؤثر بشكل رئيس على أداء السفارة، وعلى تعاطي الجانب الصيني مع البعثة أيضاً. فمذ مرور أكثر من عامين والخارجية اليمنية لم تعين سفيراً ليرأس بعثتها في دولة محورية، وأحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية بمجلس الأمن. وهذا سينعكس سلباً على تعاطي الموقف الصيني مع القضية اليمنية؛

(١) انظر:

中阿合作论坛，助理外长告别也门大使，2019 年 5 月 17 日

فالجهاز الرّسميّة الصينيّة ترغب في مناقشة أيّ أمر يخصّ القضية اليمنيّة مع سفير مفوض وبعثة نشطة؛ كما أنّ الخارجيّة الصينيّة تقرّ أنّ مبالاة الحكومة اليمنيّة بشأن عدم تعيين سفير لها في "بكين" بأنّه معيار للأهميّة التي تحتلّها الصين من وجهة نظر الحكومة اليمنيّة، وهذا بدوره أيضًا ينعكس سلبيًا على دعم الموقف الصيني لمواقف هذه الحكومة، وخاصّة أنّ الحكومة الصينيّة ممثّلة لدى الحكومة اليمنيّة بسفير مفوض^(١).

٢- غياب جوهر الأزمة اليمنيّة عن أجندات السّفارة:

وهو مظهر يمكن إثباته بأكثر من مؤشّر رئيس؛ ففي حين يفترض أنّ تعمل السّفارة بكلّ إمكانيّاتها لأجل أنّ تعرّف الجانب الصيني بحقيقة الأزمة اليمنيّة، وبأنّها مأساة نتجت عن انقلاب ميليشاوي على مؤسّسات الدّولة، فإنّنا نجد هذا

(١) سفارة جمهورية الصين لدى اليمن، رئيس الجمهورية يتسلم أوراق اعتماد

السفير الصيني الجديد، في: ٢٢/١٠/٢٠١٨ م. متوفر على الرابط التالي:

التبني غائبًا تمامًا، حدّ أن المقالين الوحيدين المنشورين في وسائل الإعلام الصينية للقائم بأعمال السفير اليمني في "بكين"، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٠م^(١)، وتاريخ ٤ مارس ٢٠٢١م^(٢)، لم يتضمّنا أيّ ذكر أو إشارة للأزمة اليمنية.

كما أنّ إطلالة سريعة على موقع سفارة الجمهورية اليمنية في "بكين"، على شبكة الإنترنت، أو حتّى الصفحات الرسميّة للسفارة على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكنها أن توضّح مدى غياب هذه البعثة عن الدور الرّئيس الذي يجب عليها القيام به.

(١) أحمد محمد جابر، الصين تنتصر على كورونا، مقال منشور على موقع قناة "CGTN" العربية، في: ١٤/٢/٢٠٢٠م. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/cgtnarabic/posts/1560279727486464>

(٢) أحمد محمد جابر، التجربة الصينية نموذج ملهم لدول العالم، صحيفة الشعب اليومية، في: ٥/٣/٢٠٢١م.

هذا الانعدام التمثيلي للأزمة اليمينية عمل على الحد من تأثير الدبلوماسية اليمينية على الموقف الصيني، وجعل الموقف الصيني بشأن ما يجري على الأرض اليمينية نتاجاً للحسابات الصينية البحتة، هذا الأمر جعل محدّد تأثير الحكومة اليمينية هو أضعف المحدّدات تأثيراً على سياسة الصين تجاه ما يحدث في اليمن.

٣- تمثيل سلبي:

منذ العام ٢٠١٤م والبعثة الدبلوماسية اليمينية في "بكين" تعكس صورة سلبية جداً، سواء على مستوى كفاءة الأداء التمثيلي للأزمة اليمينية، أو على مستوى تنسيق المنح الثقافية والصحية المقدمة من الحكومة الصينية أو حتى على المستوى الخدمي لأبناء الجالية اليمينية في الصين؛ ويمكن إثبات ذلك بالعديد من الوقائع.

ففي عام ٢٠١٨م قام أعضاء البعثة الدبلوماسية فني بالاستحواذ على منح التبادل الثقافي التي تقدمها الحكومة الصينية للطلاب المتفوقين عبر السفارة وتحويلها لأبنائهم، حيث تم منح هذه المنح لصالح أبناء (السفير ونائب السفير والقنصل والمستشار المالي)^(١).

كما أن وسائل اعلام صينية كانت قد تناولت في يوليو ٢٠١٨م أن موظفًا -صيني الجنسية- يعمل طبّاحًا في السفارة اليمنية، لأكثر من ٣٠ عامًا، رفع دعوى قضائية، ضدّ السفير اليمني، يتهمه فيها بالاعتداء عليه.^(٢)

(١) وثيقة القرار الوزاري الصادر عن وزارة التعليم العالي، رقم (٠٠٠٠٩)، لعام ٢٠١٨م، بشأن إيفاد عدد ٣٩ طالبًا وطالبة للدراسة في الصين.

(٢) بعد أن تناولت العديد من المواقع الصينية واليمنية هذا الخبر - في ١٣/٧/٢٠١٨م- التقيت بنائب السفير اليمني في بكين =

هذه التصرفات وغيرها، زادت من العزلة الدبلوماسية للبعثة اليمنية في "بكين"، مما جعل تحقيقها للأهداف المرجوة أمراً أكثر صعوبة.

= حينها، أحمد مثنى قاسم، أثناء قدومه للإشراف على الامتحانات الوزارية في مدينة إيوو، وأكد لي وقوع حادثة الاعتداء هذه.

معايير النجاح والفشل؛

يمكننا أخذ المظاهر السابقة كمؤشرات للأداء الدبلوماسي اليمني في الصين، لكننا لا نستطيع اعتمادها كمعايير للنجاح أو الفشل لأي بعثة دبلوماسية؛ فبالنظر إلى أننا سنعتمد معيارين رئيسيين تفرضهما خصوصية الوضع اليمني والوضع الصيني خلال هذه الفترة الزمنية:

المعيار الأول: مقدرة البعثة الدبلوماسية على التأثير في الموقف الصيني بشأن ما يحدث في اليمن.
المعيار الثاني: القدرة على جذب الدعم الصيني في المجالات الخدمية والإستراتيجية.

ولاختبار المعيار الأول يمكننا متابعة منحى الموقف الصيني مما يجري في اليمن بدءاً من ٢٠١٤ م وحتى ٢٠٢١ م. هذا المنحى يظهر انحداراً في

الموقف الصيني، وقد أوردت تفاصيله في الفصل السابق من هذه الدراسة؛ ففي حين كان مؤيداً للحكومة الشرعية اليمنية بكلِّ إجراءاتها، مع بداية عام ٢٠١٥م، فإنَّ موقفه الآن أكثر مرونة مع الميليشيا الانقلابية. هذا الانحدار في الموقف الصيني يجعلنا نحكم بفشل الدبلوماسية اليمنية وفق هذا المعيار؛ إذ أنَّ تأثيرها في أفضل حالاته بقي محايداً، أي أنه لم يسهم أو يؤثّر في بناء اتجاهات إيجابية صينية نحو موقف الحكومة الشرعية اليمنية. قد يكون هذا الانحدار نتاج حسابات ومحدّدات أخرى ظهرت لدى الصينيين، لكن حتّى مع ظهور هذه الحسابات أو المحدّدات الجديدة فإنّه كان جديراً بالبعثة الدبلوماسية اليمنية أن تكون قادرة على التّجدد مع هذه التّغيّرات، وأن تمتلك من الملفات ما يمكنها من إقناع الجانب الصيني أن يستمر في دعمه للحكومة الشرعية اليمنية.

وبرغم تعاقب العديد من الأسماء على قيادة البعثة الدبلوماسية في "بكين" منذ عام ٢٠١١م وحتّى الآن:

عبد الملك المعلمي، أنيس قدار، محمد المخلافي، أحمد محمد جابر، وتعاقب ٦ وزراء خارجية (أبو بكر القربي - رياض ياسين - عبد الملك المخلافي - خالد اليماني - محمد الحضرمي - أحمد عوض بن مبارك)، إلا أن ما وجدناه ونحن نتبّع مواقف الصين تجاه الأزمة اليمنية يعكس ضعف تأثير الدبلوماسية اليمنية على اتجاهات القرار الصيني بشأن اليمن. ورغم الأهمية الدولية التي تمثلها الصين إلا أننا رصدنا زيارة واحدة فقط لوزير خارجية يمني إلى الصين منذ بداية الحرب في اليمن، وهي الزيارة التي قام بها وزير الخارجية، خالد اليماني، بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٨م، لحضور الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون العربي الصيني المنعقد في العاصمة " بكين"، والتقى حينها نظيره الصيني، " وانغ لي" (١).

ولاختبار المعيار الثاني يمكننا تتبّع كم الدّعم الصّيني والمشاريع الصّينية التي تمكّنت الحكومة اليمينية من جذبها خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠٢١م. وفي هذا المعيار يمكننا أن نرى بوضوح أنّ دبلوماسية الحكومة اليمينية عجزت، ليس فقط في جذب الاستثمارات والمنح الصّينية، بل حتّى في متابعة اتّفاقيات كانت قد أبرمت بين الجانبين سابقاً. فتوسعة ميناء عدن، وبناء مكتبة وطنية، وغيرها من المشاريع التي وقّع الجانب الصّيني واليميني

= محادثات بين هادي وغريفيث تركز على الجوانب الإنسانية وتبادل الأسرى، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤٤٧٠)، في: ١١/٧/٢٠١٨م؛ والحكومة اليمنية: نعمل على البدء بمشاريع إعادة إعمار البلاد، وكالة الأناضول للأخبار، في: ١٠/٧/٢٠١٨م. على الروابط التالية:

<https://tinyurl.com/vrc9hsed>

و

<https://tinyurl.com/ybhzytk5>

اتفاقيات تنفيذها، إلا أنها لم تنفذ حتى الآن رغم أنّ المناطق المقرّر تنفيذ هذه المشاريع فيها مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. وفي حين بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٢م ٥ مليارات و ٥٥٠ مليون دولار أمريكي^(١)، وكان ميزان التبادل التجاري هذا بين البلدين ما زال مرجحاً الكفة اليمنية، لأنّ الجمهورية اليمنية كانت تصدر النفط لـ "بكين"، إلا أنّ هذه الكفة تبدّلت كثيراً بعد أن توقّف تصدير النفط إلى الصين، رغم أنّ المناطق والمنشآت النفطية محسوبة على المناطق المسيطر عليها من قبل الشرعية اليمنية أيضاً.

وبهذا المعيار أيضاً يمكننا القول إنّ دبلوماسية الحكومة اليمنية لم تحقّق أيّ نجاح يذكر.

(١) انظر: تشانغ هوا، صحيفة الثورة اليمنية، في: ٢٠٠٣/٣/٢٠١٣م.

وخلاصة الأمر أنه وفق هذين المعيارين فإنَّ
الدبلوماسية اليمنية فشلت في التعامل مع أحد أهمَّ
اللاعبين الدوليين حالياً، وفي المستقبل القريب.

أسباب إخفاق البعثة الدبلوماسية اليمنية في بكين؛

بتتبع مسار الإخفاق الواضح لدبلوماسية الحكومة اليمنية في تعاملها مع "بكين" نجد أن هناك عدّة أسباب رئيسة أدت إلى هذه النتيجة، من أهمها:

- التّعيين على أساس المحاصصة الحزبية والمناطقية:

رغم أن الأصل أن يُعيّن الدبلوماسيين -خاصّة رؤساء البعثات- على أساس الكفاءة والخبرة والإلمام بلغة وثقافة البلد المبتعث إليه، بالإضافة إلى معرفته للقانون الدولي العام والخاصّ، وأسس البروتوكولات الخاصّة بالتفاوض والتراسل الدبلوماسي، إلا أنّه من خلال عمل مسح إحصائي بسيط لرؤساء البعثات الدبلوماسية في أكثر من عشر

دول ارتباطاً بالقضية اليمنية وتأثيراً فيها (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - روسيا - الصين - السعودية - مصر - عمان - الإمارات - تركيا) فإننا نلاحظ أنه لا شيء من هذه المعايير تنطبق على أغلب المعيّنين، فتعيينهم خضع لمعايير المحاصصة الحزبية أو القرابة من صناعات القرار؛ حتى أن أغلب أعضاء البعثات قادم من مكان خارج وزارة الخارجية^(١).

هذه المحاصصة والمحاباة أنتجت الوضع الدبلوماسي الذي أخفق كثيراً في تمثيله للقضية اليمنية والمجتمع اليمني في الخارج. وسفارة الجمهورية اليمنية في "بكين"، ومنذ بداية الأزمة اليمنية، خضعت لهذا

(١) انظر إلى ما كتبه السفير اليمني علي عبدالله البحيري، عن "الدبلوماسية اليمنية وبعثاتها"، في موقع "المشهد العربي"، ٢٠٢١م. متوفر على الرابط التالي:

الأسلوب التوظيفي، ممّا أدّى إلى إضعاف أدائها، حتّى بات محصوراً على العديد من الأمور القنصلية السطحية. ومعيار التّوظيف القائم على أسس مناطقيّة أو حزبيّة لا يجمّد العمل الدبلوماسي فقط، بل يتعدّاه لأن يعمل السّفير القادم من خلفيّة مناطقيّة أو حزبيّة باعتباره سفيراً لمنطقته أو حزبه فقط، وليس سفيراً لليمن ككلّ.

- انعدام تأهيل الكادر الدبلوماسي قبل تعيينه:

في بلدان العالم الحريضة على تكوين سياسة خارجيّة فاعلة يوجد مؤسّسات معنيّة بتأهيل أعضاء البعثات قبل تعيينهم، فلا يُكتفى بكون الشّخص المعين يحقّق شروطاً التّوظيف الفنيّة، بل لا بدّ أن يخضع -بالإضافة لتحقيقه الشُّروط الرّئيسة- لفترات تأهيل يزوّد فيها بجديد الدبلوماسية ومنهجية حكومته وسياساتها وتوجّهاتها، إضافة لتدريبه على كفيّة قراءة مسار الأحداث واتّجاهاتها، وكفيّة بناء مواقف تجاهها

بما يخدم الصّالح الوطني. إلا أنّ هذا الأمر معدومًا تمامًا في الدبلوماسية اليمنية رغم سهولة تنفيذه، فلو أنّه تمّ تفعيل دور المعهد الدبلوماسي اليمني وفق رؤية واضحة وصحيحة لقام بهذه المهمة. كما أنّه كان بالإمكان الاستفادة من المنح الدبلوماسية التي تقدّمها العديد من المؤسّسات حول العالم. ففي الصّين -وحدها- يوجد العديد من المراكز المهتمّة بتدريب الدبلوماسيين العرب؛ أبرزها مركز الدّراسات الصّيني العربي للإصلاح والتنمية، الذي يفترض بأعضاء البعثة الدبلوماسية اليمنية أن تبني معه -ومع نظراءه من المؤسّسات- علاقات تدريب وتأهيل لأعضائها.

لقد باتت مظاهر ضعف الكفاءة وانعدام التّاهيل واضحة، ويمكننا ملاحظة أنّ (٩) من أصل (١٠) أعضاء في بعثة اليمن في "بكين" لا يجيدون الحديث بالصّينية، ولا القراءة بها، في مقابل ذلك نجد أنّ (٣) من أصل (٥) أعضاء في البعثة الصّينية لليمن يجيدون اللّغة العربيّة قراءة

وكتابة ونطقًا. هذا مظهر واحد أمكن قياسه بالملاحظة ومتابعة ومقارنة ما ينشر عبر صفحات السفارة اليمنية في "بكين"، وسفارة "بكين" لدى اليمن.

إنَّ التَّاهيل يحدث فرقًا جوهريًّا، ففي حين يعي دبلوماسيو الصَّين أنَّ مهمَّتهم هي في مخاطبة الأُمَّة والحكومة اليمنية، فإنَّ صفحاتهم ناطقة باللُّغة العربيَّة، ومحتواها موجَّه للدَّاخِل اليمني، فيما صفحات السفارة اليمنية في "بكين" ناطقة بالعربيَّة وتستهدف الدَّاخِل اليمني! وهذا مؤشِّر آخر يمكننا أن نرى من خلاله كيف أنَّ البعثة اليمنية لم تعِ مهمَّتها، ولم تستوعب جيّدًا الهدف الرَّئيس من كونها ممثلاً للجمهورية اليمنية لدى الحكومة والأُمَّة الصَّينية.

وهناك مظاهرُ أخرى يصعب قياسها، كالإلمام بالقانون الدولي والفاعليَّة التَّفاوضيَّة والقدرة على إقناع الطَّرَف الآخر بأنَّ مصالحه يمكن تحقيقها معك أنت لا مع غيرك.

- غياب الرؤية الواضحة للخارجية اليمينية:

لقد أثار غياب الرؤية السياسية لرأس الدبلوماسية اليمينية على الأداء الدبلوماسي للبعثات اليمينية عمومًا، وفي "بكين" خصوصًا. والجانب الصيني يهمل المحافظة على مصالحه، ولن يكون الوفد الدبلوماسي اليميني قادرًا على إقناع الجانب الصيني بأن مصالحه محفوظة من قبل "الشريعة" ما لم يقدم هذا الوفد أدلة ورؤى وإستراتيجيات تقنع الطرف الصيني فعليًا. وهذا يتطلب وجودها ووضوحها لدى الحكومة أولًا، ووزارة الخارجية تبعًا، كونها صانعة السياسات والإستراتيجيات، وهو ما لم يتوفر في الحكومة الحالية.

وفي مقاله المنشور بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢١ م كتب الباحث اليميني، همدان العلي، أن أحد أعضاء السلك الدبلوماسي اليميني، أجابه بالنص عن سؤاله عن سبب الفشل الدبلوماسي: "عندما نلتقي بشخصيات حكومية

أجنبية يتم سؤالنا: ماذا تريدون بالضبط؟ لكننا لا ندري
ماذا نقول، لعدم وجود أيٍّ موجّهات لدينا"^(١).

(١) همدان العليبي، أسباب فشل الدبلوماسية اليمنية خلال السنوات
الماضية، ماز برس، في: ١٧/٢/٢٠٢١م. متوفر على الرابط
التالي:

آلية تفعيل الدبلوماسية اليمنية في الصين؛

بعد أن رصدنا أبرز مظاهر الإخفاق الدبلوماسي اليمني في "بكين"، وحددنا معايير الحكم بنجاح أو فشل مهمّة البعثة الدبلوماسية اليمنية هناك، وأخضعنا إنجازات هذه البعثة لهذه المعايير، حيث أظهرت أنّ البعثة قد أخفقت في مهامها، درسنا أهم أسباب هذا الإخفاق.

وبعد بحث المظاهر والأسباب، يبقى السؤال الأهم: أين يكمن الحل؟ وكيف يمكن تفعيل الدور الدبلوماسي اليمني في واحدة من أهم عواصم العالم؟ وبافتراض أنّ التشخيص كان سليماً في دراسته للأسباب وفي وضعه للمعايير، فإنّ الحل يكمن في تجنّب الطريق الذي قاد إلى هذه النتائج. ومن أهم الآليات التنفيذية التي يمكن أن ترمّم عمل الدبلوماسية اليمنية في "بكين":

١- تعيين أعضاء البعثة وفق الكفاءة والخبرة:

في حال بقاء المؤهل المناطقي أو القبلي أو الحزبي هو المعيار الأول لتعيين أعضاء البعثة الدبلوماسية فإنَّ أيَّ معالجات ستبقى سطحيَّة، وبلا أيَّ أثر، فالنَّجاح الدُّبلماسي مرهون بكادر مؤهَّل ومتخصِّص ويرى المصلحة الوطنيَّة اليمنيَّة فوق أيِّ مصلحة حزبيَّة أو مناطقيَّة. وفي المجال الدُّبلماسي يمكن لكادر مؤهَّل ومحبِّ لعمله أن ينجز الكثير بأقلَّ الإمكانيات، في حين سيستمر الكادر غير المؤهَّل والموجود في غير مكانه بالتَّحجُّج بقلَّة الإمكانيات والوضع الدَّاخلي مهما امتلك من فرص ومتاحات.

٢- استمرار تأهيل الكادر الدُّبلماسي:

تتطور الأساليب والأدوات الدُّبلماسيَّة باستمرار، وهذا يقتضي أن يبقى أعضاء السُّلك

الدبلوماسية على اطلاع بكل جديد في مجال الأدوات الدبلوماسية وأساليبها، وخاصة مع ظهور الدبلوماسية الرقمية ودبلوماسية التطبيقات و... الخ. بالإضافة إلى سرعة التغيير في مسارات وتوجهات القضايا الدولية. وهذا أمر يحتم على الدبلوماسيين مواكبته، بالاطلاع والتأهيل والتدريب الدائم. وفي هذا الشأن يمكن للبعثة الدبلوماسية اليمينية في الصين أن تستغل اندفاع الصينيين ورغبتهم في تدريب الدبلوماسيين وأن تلزم كوادرها بحضور دورات تدريبية دائمة مع المؤسسات الصينية المعنية.

٣- الزام أعضاء البعثة الرئيسيين بدراسة التاريخ والحاضر الصيني:

هذه الخطوة إن تمت فستمكن البعثة من معرفة مسار واتجاهات وطموحات الحكومة الصينية، وبالتالي بناء وصياغة إستراتيجية دبلوماسية علمية مبنية على أسس المصالح المشتركة. وهذا يمنح البعثة نقاط قوة يمكنها أن

تحقق عبرها الكثير ممّا تؤدُّ تحقيقه. فالطُّموح الصيني في المنطقة، والمترافق مع مشروع الصين الكبير "الحزام والطريق"، يمنح هذه البعثة - إن هي أحسنت دراسة وحساب نقاط القوّة التي تمتلكها اليمن - فرصاً لتحسين أدائها للخروج بمكتسبات دبلوماسية مناسبة لليمن.

هذه بعض أهمّ المقوّمات التي يمكن أن تحسّن من أداء العمل الدبلوماسي اليمني في الصين ليتمكّن من فرض نفسه كمحدد رئيس ضمن محددات السياسة الخارجية الصينية في تعاملها مع الأزمة اليمنية؛ أمّا إن بقي على وضعه الحالي فإنّه سيبقى خارج التأثير مطلقاً.

الخلاصة:

أي سيناريو حلّ للأزمة اليمينية يجب أن يأخذ ضمن معطيات صياغته كلّ عوامل التأثير في هذه الأزمة، ووزن كلّ عامل من هذه العوامل. ومع طول الفترة الزمنية لعمر الأزمة اليمينية اكتسب العامل الخارجي ثقلًا أكبر، وصار أيّ حلّ غير ممكن ما لم يأخذ بالحسبان تأثير العوامل الخارجية على الأزمة. ومن العوامل الخارجية التأثير الصيني، بحكم أنّ الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وقطب عالمي صاعد يهّمه تأمين مصالحه الإستراتيجية وتحقيق أهدافه المرسومة، وهو يرتبط بالجغرافيا اليمينية ومحيطها بروابط اقتصادية وسياسية جوهرية، تتضمّن أمن الطاقة والملاحة.

كما أن القضية اليمنية تحضر في الملفات السياسية الصينية كأحد أوراق التعامل في العلاقات الصينية الإيرانية، والعلاقات الصينية السعودية، والعلاقات الصينية الروسية، والعلاقات الصينية الأمريكية؛ حيث تحاول السياسة الخارجية الصينية المحافظة على كل هذه العلاقات التي تربط دولها بالقضية اليمنية ارتباطاً مباشراً ومتضاداً - أحياناً. وهذا الارتباط المباشر وهذا التّضادّ قد ولّد موقفاً صينيّاً مزدوجاً في تعامله مع القضية اليمنية، أثّر سلباً على موقف الحكومة "الشّرعيّة" اليمنية. وقد تمثّل هذا الازدواج في المحافظة على علاقات دبلوماسية رفيعة مع الحكومة "الشّرعيّة" للجمهورية اليمنية، وفي نفس الوقت - في التّعاطي عالي المستوى مع ممثلي الميليشيا الحوثية. هذا الموقف كان نتاج عدد من المحدّدات التي تحكم الموقف الصيني ممّا يجري على الأرض اليمنية، وهي:

أولاً: المحدد الاقتصادي: حيث يعدُّ أهمَّ المحددات في علاقات الصين باليمن. وحينما يحضر هذا المحدد لا يرتبط فقط بالحدود الجغرافية البرية والبحرية للجمهورية اليمنية، بل يتعدَّها إلى التداخلات الاقتصادية وأمن باب المندب. بالإضافة إلى التداخل الاقتصادي بين الصين والمملكة العربية السعودية، وأيضاً التداخل الاقتصادي بين الصين وإيران، باعتبار السعودية وإيران لاعبين رئيسيين في القضية اليمنية.

ثانياً: المحدد السياسي: الذي تحكمه عناصر رئيسة أبرزها الحرب التكنولوجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغت ذروتها في عهد الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ولا زالت مستمرة حالياً مع العهد الجديد للرئيس، جو بايدن. بالإضافة للمرحلة الانتقالية التي تمرُّها الدبلوماسية الصينية من الدبلوماسية التنموية إلى دبلوماسية الدولة العظمى؛ فهذه المرحلة الانتقالية التي تزامن توقيتها مع عمر القضية اليمنية أثرت بشكل

واضح على مسار الموقف الصيني تجاه ما يجري في اليمن، إذ لاحظنا هذا الانتقال من خلال المواقف الصينية، ففي حين كان الموقف الصيني في بداية الأزمة اليمينية مطابقاً للموقف الروسي ومشتقاً منه، فإنه الآن أكثر استقلالية حدّ تصريح الخارجية الصينية احتمال تعيين مبعوث صيني لليمن، وهو موقف قد يكون من باب إثبات النديّة للولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي، إلا أنه يبيّن الفرق الواضح من بداية هذه المرحلة الانتقالية حتّى اللحظة.

هذه المؤثّرات، إضافة للمبدأ الدبلوماسي الصيني المرحلي الذي يقضي بأن تقف الصين في الطّرف الآخر من الموقف الأمريكي، ولأنّ الصين تعتمد المعادلة الآتية: أمريكا تعادي إيران وإيران تدعم الحوثيين، إذا دعم الحوثيين يعني مناوئة أمريكا. هذه المعادلة -التي لم تستطع الدبلوماسية اليمينية للأسف

تصحيحها لبكّين - أثّرت بشكل كبير على الموقف الصيني واتّجاهاته بشأن ما يجري في اليمن.

وفي حين تبرز العديد من مظاهر الإخفاق الدبلوماسي للبعثة اليمنية في بكّين تتمثّل أبرز مظاهر هذا الإخفاق في بقاء السّفارة بلا سفير لفترة تتجاوز العامين؛ بالإضافة لغياب جوهر القضية اليمنية في كلّ خطابات وكتابات الدبلوماسيين اليمنيين في العاصمة الصينية، والتّمثيل غير المسؤول للأمة اليمنية والذي يمكن ملاحظته عبر العديد من الحوادث التي حصلت في السّفارة.

وإذا أخذنا معياري مدى قدرة الدبلوماسية اليمنية على تكوين اتّجاهات إيجابية من قبل الحكومة الصينية نحو مواقف الحكومة الشّرعية اليمنية، بالإضافة لمقدرة الدبلوماسية اليمنية على متابعة وجذب الاستثمارات والمنح الصينية لليمن، فإننا نتوصّل إلى أنّ هناك إخفاقاً واضحاً للسياسة الخارجية اليمنية، وفق هذين المعيارين. هذا الإخفاق نتج عن عدد من الأسباب أهمّها ضعف

كفاءة الكادر المعين، إذ يخضع لمعايير مناطقيّة
وحزبيّة بعيداً عن المعايير الدبلوماسية الحقيقيّة
بالإضافة لضعف التدريب والتأهيل اللذين يجب أن
يرافقا البعثات الدبلوماسية حتى تتمكّن من الاطّلاع
على جديد أدوات ووسائل الدبلوماسية الجديدة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. باربرا كيلمن، الصين والحوثيين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، فبراير ٢٠٢١م.
٢. جهاد الملاح، النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، أبعاد المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢١م.
٣. رايموند لي، الصين والحرب في اليمن.. عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧م.
٤. روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٥. عدنان خلف البدراي، الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف، إصدار المركز العربي الديمقراطي، برلين، ٢٠١٨م.
٦. عزت شحرور، الحوثيون يطلبون الدعم ولو في الصين، الجزيرة نت، في: ١/١٢/٢٠١٦م.

٧. علي صلاح، صعوبات وتحديات أمام طريق الحرير، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٨م.
٨. مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٦م.
٩. محمد أحمد عبيد، ثروات أفريقيا.. مستقبل الطاقة، أخبار اليوم، في: ٢٠١٩/٢/٩م
١٠. محمد اليوسفي، السياسة الخارجية الصينية بين فرص الاستمرارية ومحدداتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والعربية، ٢٠١٧م.
١١. ملحق اتجاهات الأحداث، الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد (٢٦)، ٢٠١٨م.

المراجع الإنجليزية:

- 1- ARIF DIRLIK, The Bandung legacy and the People's Republic of China in the perspective of global modernity, Inter-Asia Cultural Studies, 2015.
- 2- Hildemkholham, history of china from prehistory to the twentieth century.
- 3- Karl Gerth, In the footsteps of China the

world goes, LLC , New York 2010.

- 4- Raymond Lee, China and the War in Yemen, Non-Alignment and a Peaceful Solution. Al Jazeera Center for Studies, 2015.

المراجع الصينية:

- 1) 人民日报，1949年10月10日，第1页
- 2) 今日中国杂志，2003年5月5日
- 3) 中华人民共和国外交部:
- 4) <https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t451207.htm>
- 5) Andrew Scobel, 中国在中东, Cautious Dragon, 兰德公司,
- 6) 2016年，第20页
- 7) 路透社报道，中国进口沙特原油。
- 8) 中华人民共和国驻沙特阿拉伯王国大使馆
- 9) <http://www.chinaembassy.org.sa/ara/zt/75/t1335615.htm>
- 10) 陳學霖 (2008) 明代宦官與鄭和下西洋的關係 NO. 48

الأزمة اليمنية

في منظور السياسة الصينية

هذا الكتاب:

الأزمة اليمنية أنبتت مراعاةً وحرماً لم تتوقف منذ سبع سنوات؛ حتى باتت تتقاطع على زواياها العديد من المشاريع الإقليمية والدولية؛ فالجغرافيا المائية لليمن تتحكم في أحد أهم المخائق التي تمر منها الملاحة الدولية. ولأن أي سيناريو للمخرج من هذه الأزمة يلزمه إدراك مدى وحجم تأثير الأطراف الخارجية، وخاصة الدول ذات الثقل الإقليمي والدولي، في المشهد والملف اليمني، فإن هذه الدراسة تتناول، بمنهج استقصائي تحليلي، الموقف الصيني من الأزمة اليمنية، كون الصين أحد الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأحد أهم المؤثرين على الساحة العالمية.

وهناك عوامل مختلفة ساهمت في نظرة الصين إلى الحرب الدائرة في اليمن باعتبارها إحدى الأوراق المهمة داخل ملفات الخارجية الصينية، وقد تتبعت الدراسة الموقف الصيني، أسبابه ودوافعه، والأداء الحكومي اليمني لبيان مدى إنجازات أو إخفاقات الدبلوماسية اليمنية في "بكين"، خلال الفترة من 2011م وحتى 2021م.

المخ
لدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies



WWW.MOKHACENTER.ORG

Facebook Twitter Instagram WhatsApp @MOKHACENTER

